يعنى بعرض أهم المقالات والتحليلات والخلاصات لكتب مختارة
والمتعلقة بالشأن العراقي

الآراء والمقالات لاتعبر بالضرورة عن رأي المركز

العراق اليتيم

طلعت رميح / موقع بوابة الشرق

وكأن العراق ليس عربيا، وكأنه تحرك من مكانه ولم يعد البوابة الشرقية ولا قلب الأسد في الصراعات مع إسرائيل، وكأن من فيه من البشر هم زيادة عدد على بقية سكان المنطقة من العرب، وكأن الإبادة والقتل والتفجير وتغيير هوية كل هذا الوطن لا تنطبق عليها قوانين وقواعد حقوق الإنسان ولا حق العربي على العربي، وكأن ما يجري هناك للبشر وعلى الأرض أمر يخص ما فيه لا يغير ولا يؤثر على بقية العرب وفي الإقليم وعلى الصعيد الدولي، فيما الأمة تعيش أشد حالات اختلال التوازن بعدما غيب العراق.

وإذ يثور العراقيون على ما آل إليه حال بلادهم المعذب والجريح بكل ما لم يحدث في التاريخ الإنساني من كثافة القتل والتهجير والإعدام والقصف إلى حد الإبادة، فكثير الإعلام لا يرى ولا ينقل حقائق ما يجري في تلك الثورة ولا البشائع التي يرتكبها المالكي وميليشيات القتل الإيرانية، بل يظل يتعامل مع ما يجري وكأنه مجرد أحداث أمنية، وكأن ثمة قلوب وعقول ختم عليها بالصمم.

وإذ يمكن للمتابع أن يفهم دون أن يتفهم أسباب ترك المقاومة العراقية في مواجهة قوات الاحتلال الأمريكي وحيدة من كل غطاء عربي أو دولي، بحكم الخوف المستشري بين حكام الإقليم وفي الخارج، من جبروت وإرهاب الأمريكان وبسبب السطوة الأمريكية على الإعلام، فالعقل يحتار في أسباب عدم المتابعة الإعلامية لما جرى من حراك شعبي سلمي وطني في العراق لمدة عام تحت القتل والقصف من ميليشيات المالكي، هذا الإعلام يتابع حادثا فرديا في أمريكا بالساعات ولا يتابع مذبحة إبادة لشعب كامل على مدار سنوات.

والأدهى والأمر أن سياسة البعض في الخليج لا تزال متمترسة عند هدف وسياسة التعويل على الأمريكان والغربيين لتعديل التوازنات أو لضبطها مع إيران، بينما الثورة العراقية هي الأقدر على إعادة ضبط الميزان بل واتقاء المخاطر ومواجهة وتشتيت الريح العاتية التي بدأت تهب على دول الإقليم ما بعد الاتفاق الأمريكي الغربي مع إيران على تقسيم المصالح والنفوذ مع إيران في العالم العربي.

أليست أمورا محيرة؟ وإلى متى يظل العراق يتيما لا سند له وهو ساند من ساند وقدم ما لم يقدمه الكثيرون دفاعا عن الأمة سياستها وبقائها؟ هل لا يزال هناك من لم يتعلم أن التضحية بالعراق أضرت مصالح واستقرار بل بوجود الجميع منا؟ ألم يكن إخراج العراق من معادلة التوازنات الإقليمية، سواء في مواجهة إسرائيل أو إيران هو ما جلب على بلدان الأمة كل تلك المخاطر الوجودية الراهنة؟ ألم يكن هذا الخلل في التوازن هو ما سمح بانتقال النفوذ والدور الإيراني إلى دول عربية كثيرة، وهو ما حقق إذ جاء بعد خروج مصر من معادلة التوازن قبلها تفوقا إسرائيليا حاسما بين دول الإقليم؟

الأمر الآن صار واضحا وقاطعا ولو حتى بحكم المصالح المباشرة وليس على صعيد الثوابت والمبادئ فقط، لا يجب أن يبقى العراق يتيما من كل عون ودعم عربي إعلاميا كان أو ماديا، فهناك تجري ثورة تستطيع وحدها إعادة تغيير التوازنات في الإقليم كله، والأخطر أن الإيراني والأمريكي والإسرائيلي الذين تحالفوا لإيصال العراق إلى ما وصل إليه، ويخوضون الآن أشرس معركة ضد العراق وأهله، فإن حسم الأمر لمصلحتهم لا قدر الله، فهم يحسمون المعركة في الإقليم كله، ليصبح الكيان العربي مجرد مجموعات سكانية لا مكان ولا قدر ولا حساب ولا دور ولا مصالح ولا نفوذ ولا استقرار لها، وهم من بعد سيتقدمون ليحسموا الأمور المعلقة في سوريا، ولن يتوقفوا حتى يحسموا الأمور في القضية الفلسطينية!

إلى متى يبقى العراق يتيما ونحن أحوج له عزا وقوة وصمودا ومقاومة وانتصارا، نحن الأحوج إلى العراق ونصره.

بيان مجلس الأمن.. ما له وما عليه

د. فراس الزوبعي/ الوطن البحرينية

أثار البيان الرئاسي لمجلس الأمن بخصوص المعارك الجارية في مدينتي الفلوجة والرمادي في محافظة الأنبار غرب العراق موجة من ردود الأفعال المتباينة، فبين مؤيد فرح معتقد منح البيان الحكومة العراقية مشروعية قتال أهل الأنبار، وبين رافض مستاء معتقد ظلم البيان وخذلانه والنظر بعين واحدة للأحداث، وبين هذا وذاك جملة حقائق، عند النظر إلى نص البيان الذي تلاه الأمير رعد بن زيد «رئيس مجلس الأمن للشهر الحالي»، وبعيداً عن التعليق الصحافي لمركز أنباء الأمم المتحدة، والذي سبق نص البيان، نجد أنه تألف من ثلاث عشرة فقرة، لم تكن بالكامل لصالح جهة واحدة، كما إنها لم تكن منصفة لأنها لم تستند في تركيبها إلى الصورة الحقيقية للأوضاع في الأنبار وقد تخللتها مغالطات كثيرة، كما إنها ضمت بعض الفقرات الإيجابية كالتشجيع على الاحتجاج السلمي الذي فضته الحكومة بقوة السلاح، والتأكيد على استقلال العراق وسلامته الإقليمية في إشارة ضمنية إلى رفض التدخل الإقليمي، والواقع أن البيان لم يتضمن إدانة صريحة أو ضمنية لأي طرف.

ولمعرفة سبب صدور البيان بهذا الشكل لابد لنا من معرفة الطريقة التي تصدر بها البيانات الرئاسية لمجلس الأمن، هذا المجلس الذي يجتمع بشكل يومي للنظر في الأحداث الجارية في العالم، تصدر البيانات بالتوافق بين الأعضاء، ويمكن لأي دولة من الدول الـ ١٥ الأعضاء إعاقة البيان، ويصدر البيان بناء على تحرك الدولة العضو في الأمم المتحدة التي تتعرض لحدث ما، وقد تحركت الحكومة العراقية لإصدار بيان رئاسي للحصول على إدانة دولية لخصمها في المعركة مستغلة الدعم الأمريكي الذي حظيت به ووجود مصالح اقتصادية بينها وبين روسيا والصين، وقدمت مسودة لهذا البيان لمجلس الأمن، لكن من الواضح جداً أن المسودة خضعت لتعديل وتغيير، وبالتأكيد جاء التغيير من قبل بريطانيا وفرنسا اللتين تعتقدان بوجود انتهاكات للمدنيين وقصف عشوائي، وأرى ظهور القرار بهذا الشكل أمراً طبيعياً فالقصة يعرضها طرف واحد، فيما ينشغل سياسيو الطرف الآخر بتصريحات واستعراضات للاستهلاك المحلي ويهونون من طبيعة الموقف ولا يتكلف أحدهم نقل الصورة التي يراها أبناء المحافظة إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن، ومع ذلك أعتقد أن البيان لم يصدر بالصيغة التي سعت إليها الحكومة العراقية ليشكل مكسباً دولياً طالما حلمت به.

ولابد لنا من معرفة وزن هذا البيان وقيمته القانونية فهو بيان رئاسي على خلاف ما يروج له البعض من أنه قرار لمجلس الأمن، والبيان غير ملزم لجهة معينة كالقرار ولا يترتب عليه شيء سوى حفظه في أرشيف مجلس الامن، كما إنه لا يمنح الحكومة العراقية الشرعية القانونية والدولية للاستمرار في حربها ضد أهل الأنبار وتوسيع هذه الحرب.

لا يستحق البيان كل هذا الفرح من مؤيديه، كما إنه لا يستدعي كل هذا الاستياء من رافضيه، فهو لم يشرعن الحرب لطرف ولم يدن الطرف الآخر.

شخصيات عراقية

احمـد مختـار بابـان

هو أحمد مختار بن حسن بيك بن فتاح بيك، من آل بابان وهي من الاسر الكردية المعروفة، كان اخر رؤساء الوزارات العراقية في العهد الملكي، ولد في بغداد سنة ١٩٠٠ ودرس في المدرسة السلطانية في العهد التركي ثم دخل دورة المعلمين الابتدائية فتخرج منها وعين معلما في ايلول ١٩١٨، ودرس في الوقت نفسه في مدرسة الحقوق فنال شهادتها سنة ١٩٢٣، ثم نقل كاتبا في وزارة العدلية فموظفا في الديوان الملكي، وعين حاكما مدنيا في الموصل سنة ١٩٢٦، ثم حاكما منفردا في الكوت سنة ١٩٢٨، فحاكم صلح ومدعيا عاما في بغداد سنة ١٩٣٤ فمفتشا عدليا سنة ١٩٣٤، فحاكم جزاء البصرة سنة ١٩٣٦ فنائب لرئيس محاكمها ، ونائب رئيس محكمة بداءة بغداد سنة ١٩٣٦، فمدعيا عاما في وزارة العدلية سنة ١٩٣٧، فنائب لرئيس محكمة بداءة البصرة للمرة الثانية سنة ١٩٣٧، فنائب لرئيس بداءة الموصل ، ثم نقل رئيسا للمنطقة العدلية في الحلة سنة ١٩٤٠ ، ورئيسا للادعاء العام في بغداد ، ومتصرفا للواء كربلاء، ومديرا عاما للتموين سنة ١٩٤٢

تولى بعد ذلك حقائب وزارية فكان وزيرا للشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤٢، ووزيرا للمواصلات والاشغال سنة ١٩٤٢، ووزيرا للعدلية سنة ١٩٤٣، وانتخب نائبا عن الحلة في اذار ١٩٤٣، ونائبا عن السليمانية ١٩٤٣-١٩٤٦، واستمر وزيرا للعدلية في الوزارات المتعاقبة في ١٩٤٣-١٩٤٤، ووزيرا للشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤٦، وعين رئيسا للديوان الملكي سنة ١٩٤٦، ومرة ثانية سنة ١٩٥٣، ثم عاد وزيرا للعدلية سنة ١٩٥٣، ونائبا لرئيس الوزراء سنة ١٩٥٤، كما عين عضوا بمجلس الاعيان سنة ١٩٥٤، واصبح وزيرا للدولة سنة ١٩٥٤، وتولى نيابة رئاسة الوزراء سنة ١٩٥٤، واحتفظ بذات المنصب في الوزارة التالية المؤلفة في ٧ كانون الاول سنة ١٩٥٥، ثم عين وزيرا للدفاع ووكيلا لوزير المعارف في حزيران سنة ١٩٥٧، وتولى رئاسة الوزراء في ٩ ايار سنة ١٩٥٨ في اطار الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن.

ويكاد يكون بابان الوحيد بين السياسيين الذي احتفظ بعلاقات طيبة وحسنة مع الجميع، حيث كان موضع ترحيب من قبل نوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت الايوبي وتوفيق السويدي ومحمد فاضل الجمالي وحمدي الباجه جي واشترك معهم في وزاراتهم المختلفة، كما انه في الوقت ذاته كانت له علاقات ممتازة مع عدد من ابرز قادة المعارضة، منهم زعيم حزب الاستقلال محمد مهدي كبه، وفي عهد وزارته تم اطلاق سراح زعيم الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي.

وبعد أنقلاب ١٩٥٨الذي اطاح بالنظام الملكي في العراق تم القاء القبض على بابان ووقف في قفص الاتهام امام المحكمة العسكرية العليا (محكمة الشعب) التي كان يرأسها المقدم فاضل عباس المهداوي ، وبتاريخ ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٥٨ حكم عليه بالاعدام ، ثم استطاعت ابنته وزوجته من مقابلة الزعيم عبد الكريم قاسم وطلبتا العفو عنه، اطلق سراحه سنة ١٩٦١ فقصد بيروت وعاش فيها لسنوات ثم عاد الى بغداد سنة ١٩٧٥، ثم اثر الرحيل مرة اخرى وكانت وجهته هذه المرة المانيا حيث توفي فيها ودفن في مقبرة خاصة بميونخ بتاريخ ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٧٦.

أنتهى